

إقليم خريبكة : تعميم منظومة التدبير المندمج للنفقات على الجماعات الترابية لتحقيق الشفافية وتقوية الكفاءات المحلية

كتبه هشام سكومة أخبار الإقليم - مارس 20, 2013



ترأس عامل إقليم خريبكة، السيد عبد اللطيف شدالي يوم الثلاثاء 19 مارس 2013 بمقر العمالة اجتماعا خصص لتقديم منظومة التدبير المندمج للنفقات، بحضور رئيس المجلس الإقليمي ورؤساء المجالس الحضرية والقروية والسلطات المحلية و الخازن الجهوي و الإقليمي والقباض الجماعيين وحيسوبي الجماعات.

وقد أشار السيد العامل خلال هذا الاجتماع أن تعميم منظومة التدبير المندمج للنفقات على الجماعات الترابية يتوخى تحقيق الشفافية في مجال تدبير إدارة الجماعات الترابية وتطوير وتقوية الكفاءات المحلية ومواكبة عمل الجماعات الترابية من أجل عصرنه آليات تدبير الشأن العام. كما يتوخى أيضا تقليص آجال وكلفة الطلبات العمومية وتوحيد وتوافق فهم قراءات المساطر القانونية وتسريع وتيرة اعتماد الإصلاحات والتعديلات، كما يشكل أداة فعالة للمراقبة الداخلية ولضمان استعمال أمثل للأموال العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

كما أبرز الخازن الجهوي و الخازن الإقليمي في عرضيهما أن منظومة التدبير المندمج للنفقات نظام معلوماتي ميزانياتي ومالي مشترك وموحد بين مجموع الفاعلين في مجال النفقات العمومية

و أن الإجراءات التنظيمية والتحصيرية لتعميم استعمال المنظومة على الجماعات الترابية تركز على إحداث لجنة مركزية مشتركة بين الخزينة العامة للمملكة والمديرية العامة للجماعات المحلية للإشراف والتتبع، والسهر على مواكبة اللجان المحلية في تنفيذ مخططاتها.

وترتكز هذه الإجراءات على إحداث لجنة محلية للإشراف يرأسها عامل الإقليم، تشرف على تنظيم اجتماع أولي للتعريف بالمنظومة وكيفية الاشتغال بها، وتعيين فريق عمل لتنفيذ المخطط المحلي للبدء بالاشتغال بالمنظومة، وإعداد المخطط المحلي لإعمالها وتتبع تنفيذه في كافة مراحلها.

وترتكز أيضا على تعيين فريق عمل تحدد مهامه في إعداد المخطط المحلي لإعمال المنظومة وتفعيله بعد تأشير اللجنة المحلية للإشراف وتتبع العمليات التي تم الالتزام بها في إطار المخطط المحلي لإعمال المنظومة، وكذا تحديد الصعوبات التي تعترض تفعيل المخطط والعمل على رفعها، ورفع تقارير عن مستوى تقدم أشغال تنفيذ المخطط المحلي لإعمال المنظومة.

هذا و تعتبر الميزانية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المجالس المحلية في توفير وتوسيع مجال الخدمات الأساسية للمواطن والإنتاج الاقتصادي والنمو العمراني والثقافي والحضاري، كما تعتبر أيضا وثيقة للبرمجة ومخطط عمل قصير المدى يعرف بالتدخل المالي للجماعات، كما تعمل على تقييد الأنشطة المالية الأنية ويتقرر بموجبها الترخيص المسبق للالتزامات بالنفقات و صرفها في حدود التقديرات المقبولة برسم السنة المالية المعنية.